المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013

د./ قاشي خالد*

Abstract:

The objective of this course study is to identify the role of small and medium enterprises in the creation of economic development in general and Algeria in particular, the small and medium enterprises were able to highlight their importance as an engine for economic development in any country in the world through its contribution to the development of the economy, achievement of the development objectives, job creation and the fighting against unemployment.

Algeria is seeking to achieve development through a variety of economic activities along the hydrocarbon sector, in order to increase the importance of macroeconomic indicators of the country, and development of international competitiveness, as it can be by small and medium enterprises to achieve that and gaining competitive advantages to qualify them for international competitiveness.

Key words: Enterprise, development, economic development of small, medium enterprises, development mechanism, Algeria

ملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية في الجزائر بصفة خاصة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تبرز أهميتها كمحرك للتنمية الاقتصادية في أي دولة من دول العالم، وذلك من خلال مساهمتها في تنمية ألاقتصاد وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة في المجتمع.....الخ.

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية عن طريق تطوير تشكيلة من الأنشطة الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات، من أجل زيادة أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، وتنميته للتنافسية الدولية، حيث أنه يمكن عن طريق المؤسسات المتوسطة والصغيرة أن تحقق ذلك وتكتسب مزايا تنافسية تؤهلها للتنافسية الدولية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة، التنمية، التنمية ألاقتصادية المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المتوسطة، آلية التنمية، الجزائر.

* أستاذ محاضر (أ) - جامعة البليدة2 علي لونيسي

المقدمة:

إنّ الهدف الأساسي الذي تسعى له دول العالم اليوم، سواء أكانت متقدمة أو متخلفة، هو كيفية إحداث التنمية و/ أو النمو، غير أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ماهي الوسيلة لإحداث هاته التنمية وتحقيق النمو تعتبر المؤسسة الوسيلة والأداة الأساسية لإحداث التنمية كونها الخلية الأساسية التي يستطيع المسير من خلالها إبراز قدراته الإبداعية والتصورية في ميدان إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

حيث كانت المؤسسات الكبيرة تشكل الدعامة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تحقيق معدلات نمو سريعة، غير أنّه في الوقت الحالي أصبحت المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحظى باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلق دول العالم المتقدم منه والنامي على حدّ سواء، وذلك من منطلق الدور الحيوي الذي تلعبه هاته المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث اهتمت بالمؤسسة الاقتصادية وأولتها اهتماما كبيرا خاصة بعد ألاستقلال حيث كان الاعتماد الكلي على المؤسسات العمومية كأداة من أجل تحقيق ألتنمية ومع توالي مرحلة المخططات الاقتصادية والأفكار التي جاء بها كل مخطط كان الباعث في سنوات الثمانينات إلى ضرورة تفكيك المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطه وذلك كنتاج لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير.

وتتزايد أهمية هاته المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة من خلال الدور الذي تلعبه ان على مستوى المؤسسة ذاتها من خلال اشباع حاجات أصحابها من اليد العاملة، وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي من خلال مساهمتها في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة، فمثلا في الاقتصاد الأمريكي ساهمت هاته المؤسسات بحوالي 90% من إجمالي الوظائف الجديدة والتي بلغ عددها 11 مليون وظيفة جديدة وذلك خلال الفترة 1993–1998، وحوالي 55,7% من إجمالي فرص العمل في كل من اليابان وكوريا.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة السؤال المحوري الذي نود الإجابة عنه من خلال هاته الدراسة والمتمثل في:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو التنمية الاقتصادية وعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإحداثها، حيث الذي أصبح الشغل الشاغل الذي يفرض نفسه في ساحة النقاشات ، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية.

وهذه الدراسة تسلط الضوء على قضية التنمية الاقتصادية وأهم شروط نحاجها، وكذا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم المعايير المعتمدة في هذا التعريف ومن ثمة محاولة الربط بين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في مناقشة الأسئلة المنبثقة عن مشكلتها، وذلك بتوظيف أدبيات التنمية المتعلقة بأسئلة الدراسة والاستفادة منها في الإجابة عن تلك الأسئلة.

خطة الدراسة:

اتساقا مع طبيعة المشكلة والهدف من دراستها تنقسم خطة سير الدراسة إلى ثلاثة محاور:
المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
المحور الثاني: التنمية الاقتصادية: المفهوم وعوامل النجاح؛
المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الآونة الاخيرة تلقى اهتماما عالميا نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل والمساهمة في الناتج المحلي الخام...الخ. حيث سعت العديد من الجهات الحكومية وعير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية لها كي تنمو وتزدهر. حيث يسعى العديد من الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق للمؤسسات المتوسطة والصغيرة إلاّ انه تعدّد المعايير حال دون ذلك، فهذا التنوع في المعايير يؤشر على تعدّد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

1-1-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية، كما انه يختلف داخل كل مجموعة من هاته الدول، وذلك حسب اختلاف الموقع او الظروف الاقتصادية داخل كل دولة، وكذا اختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، فالمؤسسة الصغيرة في أمريكا قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم، وعلى الرغم من الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلاّ انها تتمتع بمجموعة من الخصائص والميزات التي تجعل منها وسيلة مهمة للمساهمة في تنمية اقتصاديات معظم الدول، واكتسابها لهاته الخصائص تجعل منها تلعب دورا مهما وهاما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية من خلال قدرتها على توليد الإنتاج والدخل وزيادة فرص العمل[1].

أ- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إنّ صعوبة تحديد إعطاء مفهوم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ببعض الباحثين إلى الارتكاز على عدة معايير لتعريفها، حيث قسمت تلك المعايير إلى[2]:

-معايير كمية: وتشمل عدد العاملين، رأس المال، حجم الإنتاج درجة الانتشار، حجم الاستهلاك السنوي؛

- معايير نوعية: وتشمل المعيار القانوني، المعيار التنظيمي، معيار الاستقلالية، معيار حصة السوق.

وسوف نتعرض لأهم المعايير فقط من خلال النقاط التالية:

- ✓ **معيار عدد العاملين:** يعتبر هذا المعيار من بين أكثر المعايير شيوعا للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة نظرا لسهولة قيامه عند قياس الحجم. ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتراوح هذا العدد بين 9 و50 عامل وكحد أقصى بين 50 و100 عامل. ولكن في الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وانجليترايتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في المؤسسات الصغيرة بين 200 و499 عامل، بينا يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر.
- ✓ **معيار رأس المال:** يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية-الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، باكستان- حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، اما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار. وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وانما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال أنّ فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا، ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو. أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين ياباني.
- ✓ **المعيار القانوني:** وفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شركات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة

وشركات المهن الصغيرة الانتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنتجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء[3].

- ✓ **المعيار التنظيمي:** يمكن تصنيف المؤسسة إلى صغيرة ومتوسطة إذا اتصفت بخاصية أو خاصيتين من الخصائص التالية[4]:
  - الجمع بين الملكية والإدارة؛
  - قلة مالكي رأس المال؛
  - ضيق نطاق الإنتاج وتركّزه في سلعة او خدمة محدّدة؛
  - صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
  - المحلية إلى حدّ كبير؛
  - الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل؛
- ✓ **معيار الاستقلالية** تعتبر المؤسسة متوسطة أو صغيرة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50%.
- ✓ **معيار الحصة السوقية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإنّ حصتها في السوق محدودة.

أما في الجزائر لم يكن هناك أيّ تعريف قانوني محدّد لهذا النوع منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من وجود بعض المحاولات لتعريفها نوجزها فيما يلي:

-خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 أعطت وزارة الصناعة والطاقة التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، يطلق مصطلح PME على كل وحدة إنتاج مستقلة ماليا، توظف أقل من 500 عامل، تحقق رقم اعمال سنوي أقل من 500 مليون دينار[5].

يضاف إلى ذلك أن القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 والمتعلق بالقانون الخاص الحرفي الذي لا يميّز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية صغيرة الحجم، حيث أنّ المادة الرابعة منه تخرج من دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأوتوماتيكية والتي يزيد عدد عمالها عن 12 عاملا. وتأخذ شكل مؤسسات ولائية أو بلدية، فروع الشركات الوطنية، شركات مختلطة، تعاونيات، مؤسسات خاصة، مؤسسات فردية أو عائلية.

وبالنظر لعدم وجود تعريف قانوني محدّد ودقيق، ومن اجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنّ الجزائر وجدت نفسها مضطرة إلى إيجاد تعريف محدّد لهذا النوع من المؤسسات، حيث أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات:

-تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

-لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛

- تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا تمتلك رأسمال مقدر ب 25% فما فوق أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6]. ويمكن تلخيص معايير التعريف في الجدول التالي:

الصنف	عدد الأجراء		رقم الأعمال		الحصيلة السنوية-الميزانية-	
	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	الجزائر	الاتحاد الأوروبي
مؤسسة مصغرة Micro Entreprise	1-9	أقل من 10	أقل من 20 مليون دج	-	أقل من 10 مليون دج	-
مؤسسة صغيرة Petite Entreprise	10-49	أقل من 50	أقل من 200 مليون دج	7 مليون أورو	أقل من 100 مليون دج	5 مليون أورو
مؤسسة متوسطة Moyenne Entreprise	50-250	أقل من 250	من 200 مليون- 2 مليار دج	لا يتجاوز 40 مليون أورو	100-500 مليون دج	لا تتعدى 27 مليون أورو

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: -القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-**حاكمي بوحفص،** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق بحث مقدم ضمن أشغال الملتقى العلمي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، 14 و15 ديسمبر 2004، ص211.

ب- خصائص المؤسسات الصغيرة المتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بمجموعة من الخصائص اهمها[7]:
-محدودية الانتشار الجغرافي إذ انّ معظم هذه المؤسسات تكون محلية او جهوية؛
-ضآلة حجم رأس المال المستثمر؛
- ضآلة حجم التمويل؛
- مستوى متدني او متوسط من التقنية ومن الكفاءات البشرية؛
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود؛
- نظام معلوماتي غير معقدّ يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات؛

1-2- أسباب تزايد المؤسسات الصغيرة المتوسطة: يرجع بعض الاقتصاديين أسباب ارتفاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة إلى مايلي[8]:
-ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال هذا ما شجع على ظهور المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الخدماتي؛
-ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية؛
-زيادة نمو السكان هذا ما ادى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق؛
-ازدياد نشاط الأعمال الخاصة بعد اتجاه العديد من الدول نحو خصخصة المؤسسات العمومية.

2-التنمية الاقتصادية: المفهوم وعوامل النجاح

سوف نحاول من خلال هذا المحور التعريض إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، وكذا أهم شروط تحقيقها من خلال النقاط الأساسية التالية:

2-1- تعريف التنمية الاقتصادية

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية الى تيارين رئيسين:أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالباً بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على انها: **العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن**[9].

أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على انها العملية الهادفة الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية – اجتماعية يتحقق بموجبها للاغلبية الساحقة من افراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله[10].

وقد تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ولا سيما تجربة أمريكا الجنوبية وبعض الدول الآسوية، اذ عجز النمو الاقتصادي في هذه البلاد عن رفع مستوى معيشة المواطنين وحل مشاكلهم.

ويرى الدكتور تقي عبد سالم، ان هذين التيارين متفقان على ان القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في ايجاد البناء الانتاجي – المادي والبشري – القادر على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في انتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان، وعلى الرغم من اختلاف هذين التيارين حول اهمية التركيز على تقليل ظاهرة عدم المساواة وضرورة توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية إلا ان مهمة ايجاد الطاقة الانتاجية – من هيكل مادي وقدرة بشرية ومواقف اجتماعية – تمثل لدى التيارين المرتكز المادي والبشري لعملية التنمية، وتعد خطوة اولية لاجدال حولها حيث لا يمكن تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ولا يمكن القضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض، دون تحقيق قدرة انتاجية ذاتية لدى المجتمع تمكنه من زيادة متوسط انتاجية الفرد من السلع والخدمات[11].

مما تقدم يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: **عملية مجتمعية واعية موجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي – الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقات انتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية – سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل.**

أن هذا التعريف أكثر تعبيراً عن واقع البلدان النامية واكثر شمولاً لأهدافها خاصة وانه يأخذ بالجانب الاجتماعي بنفس اهمية الجانب الاقتصادي، ولذلك يجب أن تأخذ برامج التنمية في البلدان النامية بنظر الاعتبار معالجة هذين الجانبين في وقت واحد، اذ ان معالجة واحد منهما دون الآخر أنما يعني قصوراً في معالجة محتوى عملية التنمية بأكملها، وما يترتب عليه من عدم تحقيق اهداف تلك البرامج التنموية.

2-2-شروط نجاح التنمية الاقتصادية

يمكن للتنمية الاقتصادية أن تنجح إذا تضافرت مجموعة من الأدوار فيما بينها، ويمكن توضيح هاته الأدوار من خلال ما يلي:

– دور الدولة (الحكومة): تؤكد اغلب التجارب ان عملية التنمية لا يمكن ان تنجح بعيداً عن دور الدولة التنظيمي، كما ان التنمية لا تحدث تلقائياً ولابد من التدخل الواعي لأحداثها، حيث يصبح دور الدولة هنا اساسياً لقيادة عملية التنمية وتنظيمها من خلال وضع القواعد والخطط الأساسية لها والعمل على تحديد طريقها الصحيح ومعالجة المشاكل والعقبات التي تقف في طريقها، يتم ذلك ببناء النوع الجيد من المؤسسات وكذلك تطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون.

وطبقاً للتجارب فأن دور الدولة يجب ان يقف عند هذا الحد ولا يتجاوزه والا يشكل عقبة امام عملية التنمية فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج اذ ان الضغوط السياسية والاجتماعية تدفع الحكومة في بعض الاحيان الى اتباع سياسات اجتماعية لا تتسق مع المنطق الاقتصادي.

اذاً فالدعوة لتدخل الدولة لا يعني الغاء دور القطاع الخاص واعتماد التخطيط المركزي الشديد وبالتالي هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بل تعني ان يكون دور الدولة تصحيحاً تقويمياً دون الابتعاد عن آلية السوق، وتؤكد النظريات الحديثة للتنمية على وجوب الابتعاد عن سياسة الانغلاق على الذات بل يجب ان تكون الدولة في سياستها الاقتصادية منفتحة على العالم الخارجي وتسعى للتكامل معه بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.

– **التقدم التكنولوجي:** إن من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية والتي تعني اعتماد استراتيجية ترمي الى توفير التكنولوجيا الجيدة المناسبة وبتكلفة غير باهضة، مع عدم التفريط بالتكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محلياً بكفاءة، ويجب أختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث ملاءمتها مع المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا[12].

ومن أجل الاستفادة من التكنولوجيا يجب استخدامها بشكل جيد وكفء، اذ ان مشكلة التنمية في العالم الثالث هي مشكلة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة لتحويل المدخلات المحدودة والمتناقضة الى مخرجات متعاظمة ومتزايدة، فعلى سبيل المثال ان التقدم الذي تشهده اليابان اليوم رغم عدم وجود الموارد المناسبة يرجع بالدرجة الأولى الى كفاءة استخدام التكنولوجيا، في حين ان التخلف الذي تعيشه البرازيل رغم مواردها وامكانيتها الضخمة يرجع الى قصور استخدام التكنولوجيا المناسبة.

ومن الجدير بالذكر ان الاقتصاديين يعرفون التكنولوجيا المتقدمة بانها: كل الوسائل والإمكانيات التي لها قيمة اقتصادية وتتضمن اساساً الالات والمعدات والأجهزة، وكل اشكال وأنواع المعرفة والعلم والكوادر الفنية المتخصصة وغيرها والتي بدونها لا يمكن احداث التقدم المرغوب ورفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاجية في العالم قاطبة وفي العالم الثالث خاصة.

وتنبع أهمية الاهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية من ان هذا التقدم يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان حيث ان التقدم التكنولوجي يتطلب استثمار أصول رأسمالية جديدة متضمنة تحسين طرق الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية للبلد النامي. كذلك يمكن ان تساهم التكنولوجيا الحديثة بتغير عناصر البنية الاجتماعية من خلال احداث نقلة نوعية في مستوى تفكير الافراد بأخراجهم من حالة اليأس والعجز والتسليم الى حالة من الابداع والابتكار والتجديد مما ينعكس ايجاباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– **ضبط معدل النمو السكاني:** إن الدول النامية تعاني من مشكلة ارتفاع عدد السكان بنسب تفوق نسبة الزيادة في الدخل القومي، وبما أن عملية التنمية تستهدف زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة دخل الفرد فأن تلك الزيادة سوف تتآكل مع استمرار الزيادة في حجم السكان وهذا بدوره يضعف قدرة تلك البلدان على زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل الاستثمارات مما يؤدي الى اعاقة عملية التنمية، يتطلب الأمر اذاً ضبط معدلات الزيادة السكانية بما يتناسب مع الزيادات التدريجية للدخل القومي.

ومما يجدر ذكره أن بعض الدول تحتاج الى زيادة حجم السكان وخصوصاً تلك الدول التي تعاني من قلة الايدي العاملة (كالسويد مثلاً)، كذلك قد تحتاج بعض الدول الى ضبط هيكل السكان.

– **التصنيع:** يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، اذ يتوقف عليه تصحيح الأختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع، يؤدي الى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج السائدة، ويحتاج التصنيع السريع الى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، لأن زيادة الاستثمار في

الصناعة يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي، وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة اكبر من معدلات النمو السكاني[13].

كذلك أن الاستثمار في الصناعة يؤدي الى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة كما انه يستطيع استيعاب اجزاء كبيرة من فائض القوى العاملة الموجودة في القطاعات الاخرى، بسبب ارتفاع الدخل في القطاع الصناعي وازدياد أهميته النسبية في المجتمع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

ان تحقيق شرط التصنيع يؤدي الى تغير هيكل الميزان التجاري، حيث أن السلع المصنعة سوف تشبع حاجة السوق المحلية مما يقلل الواردات وكذلك فأن جزء من تلك السلع سوف يوجه للتصدير مما يؤدي الى زيادة حجم الصادرات وتنوعها وبذلك يحدث التصنيع أثراً ايجابياً على الميزان التجاري[14].

ومما يجدر ذكره هنا ان نجاح عملية التصنيع تحتاج الى احداث تغيرات في البنيان الثقافي (القيم والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية) وبشكل يلائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدعم اهدافها. وفي الوقت الذي تسعى فيه الادارة العليا الى تحقيق التنمية الصناعية عليها ان لا تنسى ان التنمية الزراعية ضرورية ويجب ان تسير جنباً الى جنب مع التنمية الصناعية، حيث ان القطاع الصناعي له ترابط قوي مع قطاع الزراعة لما توفره الزراعة من مواد أولية للصناعة وكذلك توفير المواد الغذائية للعاملين والسكان فالقطاع الزراعي يمول التنمية بصورة عامة والصناعة بصورة خاصة.

وهكذا ترى ان التصنيع هو الوسيلة الاساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية اذ يترتب على التصنيع تصحيح الاختلال بين الموارد البشرية والموارد المادية، فضلاً عن استيعابه لفائض القوة العاملة، وتنويع الاقتصاد القومي وتصحيح الاختلال في هيكل الصادرات.

– **رفع مستوى التراكم الرأسمالي:** ان النجاح بتوفير الشرطين السابقين يتطلب رفع معدل التراكم الرأسمالي، أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية لكي ينطلق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي، وكذلك لتوفير قاعدة من راس المال الاجتماعي ويقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي تحقيق معدل نمو للدخل القومي أعلى من معدل نمو السكان، مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تحدث اضافة مستمرة للطاقة الانتاجية للمجتمع. إلا ان الدول النامية التي تتطلع الى تحقيق التنمية الاقتصادية تواجه عقبة كبيرة وهي ندرة راس المال اللازم لتمويل التنمية لذلك تفقد هذه الدول القدرة على التقدم، وبما ان عملية القيام بأي مشروع أنمائي يتطلب راس المال، فأن رأس المال هذا أما يكون محلياً عن طريق تعبئة الموارد الداخلية والمتمثلة بالمدخرات المحلية، أو اجنبياً والمتمثل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وكذلك القروض والمنح والمساعدات الأجنبية.

ويلاحظ أن اغلب الدول النامية مازالت عاجزة عن تعبئة مدخراتها المحلية رغم أجراءها العديد من الاصلاحات الاقتصادية مما دفعها الى اللجوء لرأس المال الأجنبي والذي اقتصر اخيراً على الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بعد ان باءت سياسية الاقراض بالفشل وتقلصت المساعدات والمنح.

3–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول ألعالم وهي تمثل جزاءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتطورة او السائرة في طريق النمو، وتولي لها الدول أهمية بالغة فعلى سبيل المثال دولة الهند تعتبر أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح التنمية، ولعل أهم المكاسب التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نوجزها في النقاط التالية[15]:

–التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة اتجاه الدول الأخرى وخاصة الدول حديثة التصنيع؛
–نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات؛
–المساهمة في تلبية بعض الاحتياجات الصناعية الكبيرة خاصة منها المواد الأولية؛
–استعمال التكنولوجيا المحلية في الغالب؛
–توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الانتاجي المستخدم حيث الأسلوب الإنتاجي كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة؛
– تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية؛
–توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة؛
–المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين؛

نقدم من خلال هذا المحور قراءة سريعة على واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى الهيئات والبرامج الحكومية التابعة لها والتي ساعدت في إنشائها، حيث شهد هذا القطاع تطور وتوسع واضح ينجلي في سعي الجزائر في العشرية الأخيرة إلى تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تعمل على خلق ومرافقة هذه المؤسسات لإنعاش النسيج الصناعي والاقتصادي بالجزائر.

- **تطور المؤسسات خلال سنة 2005–2013 والبرامج والهيئات المساهمة في ذلك:**
شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نمو ملحوظ خلال العشرية السابقة، بذلك مكانت هذه المؤسسات أصبحت تتنامى وتتطور من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2013 كما يلي:

الجدول رقم (02) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005–2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
عدد م ص م	788 342	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297	659309	711832	747934

***Source**: Direction des Systèmes d'information et des Statistique, ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, n23,22.*

2013*: السداسي الأول

من خلال الجدول السابق نلاحظ التطور الذي شهدته الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من 342788 مؤسسة في سنة 2005 إلى 747934 في السداسي الأول من سنة 2013، ويعود هذا الارتفاع إلى اعتماد سياسة تأهيل هذه المؤسسات التي جاءت من أجل الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعكس هذا التطور والزيادة جهود السلطات العمومية عبر مختلف برامج

المنشآت القاعدية والتنمية المحلية، حيث يعد هذا التطور الكبير في عددها راجع إلى انتهاج الجزائر للعديد من البرامج والسياسات الداعمة لمثل هذه المشاريع والمؤسسات، ومن ضمن أهم هذه البرامج والهيئات الحكومية التي سعت إلى تقليص المشاكل المتعلقة بالإنشاء والتمويل نجد ما يلي:

– **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)**: أنشئ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 برأسمال يقدر بـ 30 مليار دينار وهو عبارة عن شركة ذات أسهم حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006 يهدف إلى تحقيق مايلي:

- ✓ ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات للمؤسسات و توسيعها .
- ✓ لا يستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.
- ✓ تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.

وفي مجال الدعم المالي فقد باشر الصندوق الإسباني لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاطه في كل من الجزائر وتونس والمغرب للمساعدة في تأهيل ودعم المؤسسات الجزائرية على غرار برنامج ميدا 01 و ميدا 02 اللذين أطلقهما الإتحاد الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

– **التمويل التأجيري:** بعبارة أخرى عدم التمويل بالبيع بل بالكراء، بدأ العمل بهذه الوسيلة في بداية عام 2000 حيث تم إنشاء شركتين شركة الاعتماد الإيجاري SALEM مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي وهي فرع ل CNMA إلى جانب مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني بتوفير و الاحتياط و بنك ABC في إنشاء الشركة العربية للتمويل التأجيري ALC ومهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات[25].

– **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):** حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها من قبل الوكالة في جوان 2011 إلى 3968 مشروع تتوزع على قطاعات: النقل، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات الصحة، السياحة، الفلاحة.

– **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** أنشئ الصندوق في 2012 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمار التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 18/01 المؤرخ في 20-20-2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق، وتعطي الأولوية للمؤسسات التي تعرض المشاريع التالية:

- ✓ مؤسسات تساهم في الإنتاج أو الخدمات لا توجد في الجزائر.
- ✓ مؤسسات تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة.
- ✓ مؤسسات تساهم في التخفيض من الواردات والرفع من الصادرات.
- ✓ مشاريع تساهم في استخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة ب 4 مليون دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان ب 25 مليون دينار، مدة ضمان القروض محددة ب 7 سنوات على أكثر تقدير.

– **برنامج ضمان القروض MEDA:** حيث يمنح مبلغ الضمان تغطية 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دينار مبلغ التغطية، ونستطيع في بعض الحالات الوصول إلى 150 مليون دينار المدة القصوى 07 سنوات لقروض الاستثمار

العادي، 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار، حيث يسدد المستفيد 0.60% في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار، و 0.30% في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

– **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ):** تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي وكالة وطنية ذات طابع خاص تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي جاءت أساساً لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتفعيل دورها وامتصاص البطالة، هدفها إنشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين البالغين ما بين 19 و 35سنة في شكل مؤسسة مصغرة، كما تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي، كما يوفر هذا الجهاز عدة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة، متابعة الشباب المستثمر بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية.

بالإضافة لذلك توجد مجموعة أخرى من الهيئات التي ساهمت في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي: الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS)، الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)، صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة، صندوق ترقية الصادرات، صندوق تطوير منطقة الجنوب، صندوق التكوين والتدريب المهني.

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرز كمساهم في تحقيق وتأكيد العديد من الأنشطة كجذب وتعبئة المدخرات، زيادة التشغيل، تنمية الصادرات، تحقيق التكامل الصناعي، والتوازن الجهوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[16]:

أ– **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[17].

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة[18].

وحسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE[19] ، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجوع عدد العمال فيها. وأما في الدول النامية، ومنها الجزائر فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها :

– تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة – في المتوسط – لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة[20]

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992 [21].

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو أنه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.

وعلى ضوء الإحصائيات الأخيرة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائرية يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 300000 مؤسسة وتساهم في الناتج الداخلي الخام داخل المحروقات بنسبة 57.16 % و توظف أكثر من 900.000 وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الإستثمار وخلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم واعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الإمتيازات والمزايا القانونية والجبائية، وتجدر الاشارة إلى أن عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة 1999 و 2002 قد وصل إلى 96707 منصب جديد وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 15%

ب–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، و تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعدّ عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يملون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

ج–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية [22]:

– منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

– اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

– تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40–46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا و تشكل حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50%

في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات .

د–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي: من المؤكد أن وجود أو تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام؛

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها :

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير للأسباب الصغيرة.
- وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد شكلين : التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ–تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية: تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من أهمها :

– إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة. وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رأينا أنها تتركز في كبريات المدن خاص الجزائر العاصمة، والبليدة في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الجمالي للعمال[23]. ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.

– إن إنعاش المنطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك .

– تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبإنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل. ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى[24].

خاتمة:

يمثل الانخراط في الاقتصاد العالمي الجديد من اهم التحديات التي تواجه العديد من الدول وخاصة النامية منها، خاصة وأنّ هذه الأخيرة تسعى جاهدة إلى إحداث التنمية ألاقتصادية حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ذلك إذا ما توافرت شروط معينة، وتكاملت مجموعة من الجهود، فبقاء واستمرار تلك المؤسسات مرهون بوجود إدارة متميّزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيّفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب الشغل وتقليل من حدة البطالة، وكذا تنمية صادرات البلد، وجذب وتنمية المدخرات، وتحقيق التكامل الصناعي، وتحقيق التوازن الجهوي في عملية التنمية.

وعليه يمكن أن نورد جملة من التوصيات التي يمكن ان تعزز الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهتمها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

–ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–تعميم الثقافة التسييرية أي ثقافة المؤسسة لدى المستثمرين؛

–التخفيف من الرسوم الضريبية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات؛

–المساهمة في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير وكذا الجامعات ومؤسسات التعليم؛

–دعم العلاقات التكاملية بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة؛

– وضع نظام معلومات وطني من شأنه الربط والتنسيق بين مختلف قطاعات المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛

–تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تسويق منتجاتها والبحث عن آليات حاصة لذلك؛

– ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا الجديدة للإعلان والاتصال.

الهوامش والمراجع:

[1] – **برودي نعمية**، «التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيّف مع المستجدات العالمية»، بحث مقدم ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، المنظم من طرف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أفريل 2006.

[2] – **فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد**، «الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية»، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2004، ص48.

[3] – **بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف**، «اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول»، بحث مقدم ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، المنظم من طرف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أفريل 2006.

[4] – **خالد عبد العزيز محمد السهلاوي**، «معدّل وعوامل انتشار المنسآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية»، الإدارة العامة، المجلد41، يوليو 2001، ص243.

[5] – **بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف**، مرجع سابق.

[6] – القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 12.12. 2001.

[7] – **حسين رحيم**، «نظم حاضنات الاعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، الجزائر، 2004/3، ص 42، 43.

[8] – أنظر: **P.A Julien et M. Marchesnay**, «L'entreprenaruat, Economica», 1996,pp31;32.

[9] – **علي خليفة الكواري**، «حقيقة التنمية النفطية. دراسات في التنمية والتعامل الاقتصادي العربي» ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985. ص ص 370–372.

[10] – **Raul. Meodows**, «the mang faces of change (Cambridge, mass, schenk man». 1977) p.p. 294-298.

[11] – **تقي عبد سالم**. «البعد العالمي وأثره على مستقبل التنمية في العراق». بحث منشور في كتاب (رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي). مركز العراق للدراسات، بغداد 2006، ص13.

[12] – **محمد عبد الباري**، «استخدام التكنولوجيا المتقدمة في برامج التنمية في العالم الثالث»، دراسة منشورة في ملحق مجلة النفط والتنمية 1980 ص ص 8–9.

[13] – **عمرو محيي الدين**، «التخلف والتنمية»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1977 ص.227

[14] – **جواد هاشم**، «العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية»، دراسة منشورة في مجلة النفط والتنمية ، 1980، ص.22

[15] – **محمد راتول، بن داودية وهيبة،** «بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة»، بحث مقدم ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول: **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،** المنظم من طرف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أفريل 2006.

[16] – **لخلف عثمان،** «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص57.

17- XAVIER. GREFFE : «Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA», PARIS 1984. p9-10

[18] **صفوت عبد السلام عوض الله،** «اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية»، دار النهضة العربية، 1993 ص41.

[19] Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » PARIS 2000.

20 - **صفوت عبد السلام عوض الله،** مرجع سبق ذكره، ص 42

[21] **فاطمة جلال محمد،** «دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية – دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1994، ص76–77.

[22] – **عثمان لخلف،** مرجع سابق، ص61.

[23] FOURCADE. «Colette : Petite entreprise et développement local», éd ESKA,1991.

[24] **صفوت عبد السلام عوض الله،** مرجع سبق ذكره، ص.56–57.

[25]– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مأخوذ من الموقع:
http://kanz-redha.blogspot.com/2012/12/normal-0-21-false-false-false.html، تاريخ الاطلاع: 31-12-2014.

[26]– آيت عيسى عيسى، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : آفاق وقيود**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر.

[27]– الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، العدد 52، الجزائر، 1996.